PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Tahrir**
DATE:	**4-July-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**120,000**
TITLE :	**Ministry of Petroleum: USD Rise Increases Import Bill by EGP 100 million**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Mahmoud El Sewfy**

«البترول»: ارتفاع الدولار يزيد فاتورة الاستيراد 100 مليون جنيه

نستورد 1.6 مليون طن منتجات بترولية شهريًا بـ1.250 مليار دولار.. وزيادة سعر النفط عالميًا تُحمل الموازنة أعباء كبيرة

كتب- محمود السيوفي:

بينما جاء قرار الحكومة بخفض الدعم المقدم للمنتجات البترولية من ٧٠ إلى ٦١ مليار جنيه، ليُحمل قطاع البترول أعباء جديدة لتدبير ذلك الفارق، حيث كان الأمل معقودا على تطبيق نظام الكارت الذكي، والذي يوفر في الكميات التي يتم ضخها في السوق لتعويض الفارق، جاء أيضا قرار رفع سعر صرف الدولار أمام الجنيه، ليزيد من تلك الأعباء، ويجعل قطاع البترول عاجزا عن تدبير التزاماته في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها الدولة في الوقت الحالي.

مصدر بوزارة البترول، أكد أن ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الجنيه يحمل فاتورة الاستيراد ١٠٠ مليون جنيه زيادة شهريا في التعاقدات، إذا استمرت هذه الزيادة عند ١٠ قروش فقط، مشيرا إلى أن الوزارة تعمل على توفير احتياجات السوق المحلية بالتنسيق الكامل مع وزارة المالية والبنك المركزي، لتدبير الاعتمادات المالية اللازمة بالعملة الصعبة لعمليات الاستيراد، حيث تبيع الهيئة منتجاتها بالجنيه وتستورد بالدولار، بخلاف أن إيرادات الهيئة العامة للبترول لا تكفي لعمليات الاستيراد مع زيادة أوجه الصرف على المنتجات البترولية، إضافة إلى حصة ومديونية الشريك الأجنبي والاستثمار في الشركات العاملة في البحث والتنقيب وقروض البنوك، التي تم اقتراضها لسداد جزء من مديونية الشركاء، وهو ما يمثل عبأ شديدا على الهيئة.

المصدر، الذي فضل عدم ذكر اسمه، أكد أن الوزارة تحتاج شهريا إلى استيراد كميات من البنزين والسولار والبوتاجاز والمازوت بخلاف الإنتاج المحلي من الحقول تصل إلى مليون و٦٠٠ ألف طن بتكلفة مليار و٢٥٠ مليون دولار، خصوصا مع زيادة الطلب على الوقود لقطاع الكهرباء، خلال فترة الصيف، وهذه الكميات مقسمة إلى ٨٠٠ ألف طن من السولار، و٢٠٠

فاتورة المواد البترولية سترتفع بسبب قرار خفض سعر الجنيه

ألف طن من البنزين، و٣٥٠ ألف طن من المازوت، و١٨٠ ألف طن من البوتاجاز.

وعن الاتفاق الذي تم مع شركة «أدنوك» الإماراتية للحصول على قرض بـ٣.٥ مليار دولار، يتم سداده بتسهيلات ميسرة، كشف المصدر أنه يتضمن أن تقوم «أدنوك» بتوفير منتجات بترولية بـ٤٥٠ مليون دولار حتى شهر سبتمبر المقبل لاستيراد ٧٨٠ ألف طن من المنتجات المختلفة لسد احتياجات السوق خلال الفترة القادمة، ويسهم في توفير جزء كبير من احتياجات السوق، على أن تقوم الهيئة العامة للبترول بتدبير باقي المبلغ (٨٠٠ مليون دولار) شهريا مقسمة إلى ٦٥٠ مليون دولار لاستيراد الوقود السائل (البنزين والسولار والمازوت)، حيث تعتمد الهيئة على تسهيلات بعض الشركات العربية في السداد، ومنها شركات كويتية من خلال تسهيلات تصل إلى ٥ سنوات في السداد ودون فوائد، و١٥٠ مليون دولار لاستيراد الغاز المسال وتحويله إلى غاز طبيعي من خلال المركب المؤجر والموجود في ميناء العين السخنة.

المصدر، أوضح أن الوزارة تعاني من نقص الاعتمادات المالية اللازمة لإتمام عمليات الاستيراد بسبب نقص الموارد، وارتفاع مديونية الوزارة لدى الجهات الحكومية المختلفة، ومنها وزارات الكهرباء، والمالية، والنقل، ومصر للطيران، وقطاع الأعمال العام، حيث وصلت إلى ١٩٠ مليار جنيه، وهو ما يتطلب أن تتحرك الدولة وبسرعة حتى تستطيع الوزارة توفير المنتجات البترولية المختلفة التي يحتاجها السوق، خصوصا الاستهلاك اليومي وتوفير احتياجات محطات توليد الكهرباء، إضافة إلى أن الوزارة تستعد لتوقيع عقد المركب الثاني لاستيراد كميات إضافية من الغاز لتوفير احتياجات السوق، والمزمع أن تصل خلال شهر سبتمبر المقبل وتحتاج إلى تكلفة تصل إلى نحو ٢ مليار دولار أخرى بإجمالي ٤ مليارات دولار للمركبين الأول والثاني.

وحول استقرار سعر خام برنت، قال المصدر إنه كان سببا في انخفاض فاتورة الدعم من ١٠٠ إلى ٧٠ مليار جنيه، إلا أن الوضع الجديد في الموازنة العامة بعد خفضه إلى ٦١ مليارا يضع الدولة في مأزق تدبير باقي المبلغ، بينما المشكلة الحقيقية تكمن في احتمالات أن يتحرك سعر خام برنت نحو الزيادة، حيث تشير بعض المعلومات إلى أن الفترة القادمة قد تشهد زيادة السعر ليصل إلى نحو ٧٠ دولارا للبرميل، وهو ما يتسبب في ارتفاع فاتورة الاستيراد بنسبة تصل إلى ١٠٪.

المصدر أوضح أن الهيئة العامة للبترول تعمل على القضاء على نقص المنتجات في بعض المناطق المختلفة من خلال بعض المشروعات الجديدة والتي تحتاج أيضا إلى توفير الاعتمادات المالية، وهو ما يحملها أعباء جديدة منها إنشاء مشروعات لخلط البنزين في عدة مناطق لتلبية احتياجات محطات تمويل السيارات، كما تعمل الهيئة على زيادة الطاقة التكريرية لمعامل التكرير المختلفة بكميات إضافية تصل إلى نحو نصف مليون برميل شهريا من خلال التكرير للغير مع تجهيز موانئ شقير ووادي فيران لاستيراد البنزين والسولار.